

تلميع الصورة بالبلطجة

سمير عادل

القمعي أمام العالم، وإعادة تأهيله سياسياً، بعد أن شوته جرائمه وانتهاكاته الجسيمة لحقوق الإنسان. وقد أنفقت الحكومة مبالغ ضخمة على البنية التحتية والمنشآت، في حين كانت البلاد غارقة في القمع والفقر والاختفاءات، مثلما يحدث اليوم بالإعداد لمؤتمر القمة العربية في بغداد. - انظر - عقيدة الصدمة-نعومي كلاين-

قد يتساءل البعض: ألا تبالي حكومة السودان بصورة «الديمقراطية» في العراق، أو بصورة حكومته أمام العالم، عندما تتخذ مثل هذه القرارات القمعية؟ والجواب لا يحتاج إلى كثير من الجهد؛ فـ «الديمقراطية»، إذا ما عُرِّفت بمفهومها الغربي، لا تعني شيئاً لا لحكومة السودان، ولا لجامعة الدول العربية وأعضائها، ولا حتى للشركات الرأسمالية وممثليها السياسيين في العالم. ما يهم هذه الأطراف حقاً هو وجود حكومة قادرة على السيطرة على الأوضاع السياسية بـ«الحديد والنار»، وتوفير بيئة آمنة وجاذبة للاستثمار الرأسمالي في منطقتنا. ومتى ما تحققت هذه الشروط، يُمنح لتلك الحكومة الدعم الإعلامي والسياسي، بل وحتى المالي، بلا تردد. إن مكانة العراق في التقسيم العالمي للإنتاج الرأسمالي تتركز في صناعة النفط، وعلى هوامش هذه الصناعة قد تُقام بعض المشاريع أو الصناعات التي تكمل هذا الدور، لكنها في جوهرها تصب في خدمة سلسلة الإنتاج الرأسمالي العالمي، وتذهب الغالبية العظمى من أرباحها إلى جيوب الشركات الرأسمالية العابرة للقارات، الدول الإمبريالية التي

واضحة لتسويق صورة السوداني وحكومته أمام جامعة الدول العربية، على أمل أن يحظى بدعمها السياسي واعترافها واعضائها بأي حكومة يسعى إلى تشكيلها بعد الانتخابات. كما يسعى من خلال هذه الخطوة إلى تحقيق مكاسب انتخابية داخلية، عبر إظهار نفسه كقائد يحظى بقبول إقليمي، وإلى كسب ثقة الشركات الرأسمالية وتشجيعها على الاستثمار في العراق، رغم الواقع المضطرب الذي تحاول حكومته تغطيته بستار من الإنكار الإعلامي والبهرجة السياسية.

وكما حدث في تجارب الأنظمة العسكرية التي جاءت إلى السلطة عبر الانقلابات خلال النصف الثاني من القرن الماضي، في ما يُعرف بدول «المخروط الجنوبي» أو بلدان أمريكا اللاتينية، فقد شهدنا على سبيل المثال، وليس الحصر، تنظيم كأس العالم في الأرجنتين عام ١٩٧٨، في وقت كانت البلاد تخضع لحكم عسكري جاء بانقلاب دموي، تخلله تنفيذ سلسلة من الإعدامات والاعتقالات ضد المعارضين اليساريين واختفى قسراً أكثر من ٣٠,٠٠٠ شخص، معظمهم من النشطاء اليساريين أو المعارضين السياسيين، وجرى تعذيب واحتجاز آلاف المعتقلين في مراكز سرية، وفرضت رقابة مشددة على الإعلام والمجتمع المدني. كان تنظيم كأس العالم، بدعم مباشر من الإدارة الأمريكية آنذاك، جزءاً من محاولة مدروسة لتعزيز النزعة القومية في الأرجنتين عبر كرة القدم من جهة، ومن جهة أخرى لتجميل صورة النظام العسكري

سمعنا من قبل عن نظرية «السلام بالقوة» التي طرحها الرئيس الأمريكي دونالد ترامب حال تنصيبه في ولايته الثانية، كأحد عناوين البلطجة الجديدة في السياسة العالمية. واليوم، نسمع عن محاولة تجميل صورة الحكومة العراقية بالقوة أيضاً. فقد أصدرت وزارة الداخلية العراقية قراراً يقضي بمنع التظاهرات خلال فترة انعقاد «القمة العربية»، بذريعة الحفاظ على الأمن والنظام العام. ويُعد هذا القرار، في ظاهره، انتهاكاً صارخاً لحق المواطنين في التعبير والتظاهر السلمي، لكنه في جوهره يعكس عمق الأزمة السياسية والاجتماعية البنيوية، ليس على مستوى الحكومة العراقية فحسب، بل على مستوى النظام السياسي القائم بأكمله.

ويبدو أن الحكومة العراقية ما تزال تعيش في عقود القرن الماضي، حيث تعتقد ما زال بالإمكان؛ التعقيم الإعلامي، طمس الحقائق، تزييف الواقع، وتضليل الرأي العام المحلي والدولي بشأن ما آلت إليه الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وكذلك حال الحريات وحقوق الإنسان في المجتمع العراقي. وحيث تتوهم حكومة السودان أن حجب الحقيقة يمكن أن يجمل صورة العراق أمام الرأي العام الإقليمي والدولي.

ان القرار السياسي الذي يقف خلف منع التظاهرات خلال انعقاد القمة العربية، يكشف عن محاولة



إلى المؤتمر الخامس لـ «اتحاد نضال العمال الفلسطيني»

خالد الحاج محمدي

يستحق الإشادة والتقدير فعلاً.

يأتي مؤتمرهم في ظل ظروف صعبة، حيث نشهد منذ حوالي ١٩ شهراً واحدة من أشنع جرائم الإبادة الجماعية في التاريخ ضد جماهير فلسطين، إبادة تنفذها الدولة الفاشية الإسرائيلية كذراع عسكري لأمريكا وحلفائها الغربيين. وفي المقابل، نشهد أكبر الاحتجاجات العالمية ضد إسرائيل وحلفائها، وتضامناً غير مسبوق مع جماهير فلسطين المنكوبة. إن الإبادة التي ترتكبها الدولة الفاشية الإسرائيلية والاصطفافات الجارية حولها، في وقت تتعرض فيه الطبقة العاملة عالمياً لأعنف هجمات الحكومات البرجوازية على حقوقها، قد شكلت اصطفافات سياسية وطبقية وحركائية جديدة. في هذه المرحلة،

فلسطين، وترسيخ التضامن والاتحاد بين العمال في المنطقة من أجل الحرية والمساواة، وإنهاء الحرب والهمجية التي تمارسها الدولة الفاشية الإسرائيلية.

أيها الرفاق الأعزاء،

إن انعقاد مؤتمرهم الخامس في فلسطين المحتلة، وسط النار والدم، وفي خضم الهمجية التي يشنها النظام العنصري الديني-الطائفي الإسرائيلي، وجهودكم وسعيكم من أجل أوسع أشكال الوحدة للطبقة العاملة في هذه الجغرافيا وللدفاع عن أنفسكم، وعن كرامة جماهير فلسطين وضد الحرب والجرائم والتطهير العرقي الذي تمارسه الدولة الفاشية الإسرائيلية وحلفاؤها الغربيون، لهو جهد

الرفيق العزيز محمد علوش، الرفيقات والرفاق الأعزاء في «اتحاد نضال العمال الفلسطيني»!

نعبر عن بالغ الشكر والتقدير للدعوة التي وجهتموها لحزبنا، «الحزب الحكمتيست (الخط الرسمي)»، ولشخصي لحضور المؤتمر الخامس. نتمنى لكم أيها المندوبون وللعمال والنشطاء العماليين الفلسطينيين ولمؤتمرهم الخامس كل النجاح. نأمل أن يشكل هذا المؤتمر خطوة مهمة نحو تعزيز وحدة الطبقة العاملة في



بصدد منظمات المجتمع المدني!

فارس محمود

مازق العراق في مفاوضات أمريكا وإيران

عثمان حاجي مارف-امجد غفور



ترك العراق على مدى العشرين سنة الماضية، ليكون ساحة لمطامع وسيطرة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، مما ترك تأثيراً كبيراً على الوضع السياسي في العراق وعلى تشكيل الحكومات وصراع وتوافق القوى السياسية. حسمت مجموعة من الأحزاب والمليشيات التي تتبع إيران علناً،

مثل «إطار التنسيق»، مسألة الحكم لصالحها. وكذلك كان قاسم سلیماني، قائد فيلق القدس، يقضي معظم وقته في العراق حتى تم اغتياله هناك.

أدرك مقتدى الصدر أنه لا يستطيع الانخراط في الساحة السياسية وتشكيل الحكومة دون أن يؤدي ذلك إلى فوضى وتضييع مكانته السياسية وضياح كل مكاسبه، فاضطر إلى إعلان انسحابه من المشهد السياسي. وفي الوقت نفسه، وجد الاتحاد الوطني الكردستاني مكان لنفسه في التبعية لإيران.

كل هذه الإجراءات التي نفذتها وتنفذها الجمهورية الإسلامية، سواء بشكل سري أو علني، أبقت العراق ضمن دائرة نفوذها وحمايتها، تحت مرأى أمريكا وفي ظل نوع من الصمت الأمريكي. ترسخ بعد حرب الخليج الثانية وسقوط نظام صدام حسين، هذا النمط من التدخل الإيراني في العراق.

ما كان من الواضح منذ البداية أن العراق كان دائماً مصدراً للعملة الصعبة لإيران، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية الأمريكية المفروضة عليها. بينما زودت السلطات العراقية إيران بالعملة الصعبة عبر فتح السوق العراقية وتجارة وتهريب النفط، كانت الإدارة الأمريكية على علم بكل دولار يتدفق إلى إيران، وسمحت للعراق بالتعامل الاقتصادي مع إيران خارج نطاق العقوبات.

رغم انسحاب أمريكا الجزئي من العراق عام ٢٠١١، إلا أن وجودها العسكري استمر عبر قواعد الدائمة، كما أن صادرات النفط العراقي لا تزال تذهب إلى نيويورك، وتغطي احتياجات الحكومة العراقية من هناك. وهذا يطرح تساؤلاً حول ما إذا كان هناك اتفاق خفي بين الطرفين، مما يعني أن أمريكا وإيران قد

يرى المواطنون العراقيون عموماً أي اتفاق بين أمريكا وإيران كمؤامرة، ويخشون أن يُضحى بمستقبل العراق مرة أخرى. تزداد الدلائل التي تشير إلى تحسن العلاقات الأمريكية الإيرانية مع الوقت. في حين ان الاتفاق النووي سوف يقرب أمريكا وإيران من بعضهما البعض، إلا أن أي اتفاق بينهما لن يؤدي إلى توقف إيران عن التدخل في العراق، بل قد يستمر التدخل بشكل آخر.

بينما تخطو أمريكا وإيران خطوات في هذا الوضع الدبلوماسي الحساس، فإن مستقبل العراق واستقلاله مرتبطان ارتباطاً وثيقاً بقرارات ما بعد المفاوضات. يجب ان يضمن السلام والاستقرار الحقيقيان حرية جميع دول المنطقة، بما فيها العراق، في تحديد مصيرها، لكن لا يوجد اي بصيص لهذه الحرية في الصراع الحالي ..

ظلت مطالب «حقوق الإنسان» طوال سنوات في ظل حكومات العراق والمحاصصة الطائفية حبيسة السجون، ولم يعد لمصطلح حقوق الإنسان أي معنى. السنة يطالبون بحقوق الإرهابيين السنة، والشيعية يطالبون بمزيد من الهيمنة تحت الشريعة الشيعية. من الواضح أن الإنسان، كإنسان، لم يعد له أي قيمة في العراق إلا إذا انتمى إلى جماعة تتصارع مع أخرى لتعريف هويتها.

ان الأمل الوحيد لإنقاذ العراق من صراع أمريكا وإيران على مصيره، مرتبط بظهور حركة جماهيرية واسعة تستطيع إقامة حكومة تُدار بإرادة الجماهير المباشرة، بعيداً عن التأثيرات الطائفية والمذهبية والعرقية وأي إيديولوجيا، وتناهى بنفسها عن صراعات القوى العالمية والإقليمية واتفاقات أمريكا وإيران. من الواضح ان حقوق الإنسان في العراق اليوم مقيدة حيث يجعل المطالبة بها مشروطة بالهوية الطائفية والمذهبية والعرقية. هنا يطرح السؤال: كيف يمكننا انهاء الانتهاكات لحقوق الإنسان واحلال واقع يحترم حقوق الانسان العالمية والشاملة؟ الجواب يكمن في الاستعداد لإنهاء السلطة الشيعية في العراق، والانتقال إلى سلطة جماهيرية مباشرة، والانضمام إلى الاحتجاجات الجماهيرية في إيران ضد الجمهورية الاسلامية، وإقامة دولة يقوم دستورها على هوية المواطنة.

تعاوننا لتصميم مستقبل العراق ليكون تابعاً بالكامل لإيران، أو أن أمريكا تجاهلت عمداً سيطرة إيران على العراق.

ان الإشاعات التي تفيد بأن ترامب طلب من إيران عدم التدخل في شؤون العراق واحترام سيادته وحل مليشياتها مثل الحشد الشعبي، تبدو برأيي بلا قيمة كشرط لبدء المفاوضات بينهما لتطبيع العلاقات وعودة إيران إلى المجتمع الدولي ورفع العقوبات عنها، لأن كل ذلك لا يفيد العراق بشيء. فحتى لو حُلَّت المليشيات، فقد تكون العواقب أسوأ.

في الواقع، تتحكم مليشيات إيران بحماية الحكومة العراقية الحالية بجميع مؤسساتها، فإذا تم حل المليشيات بضغط إيراني، فسيكون ذلك بمثابة تفكيك لجسد الدولة العراقية نفسها. وبعد ذلك، لن يحدث سوى المزيد من الإهمال والكوارث بحق سكان العراق.

الأمريكيون على دراية بكل ما تفعله إيران، وليس هناك أي اتجاه حقيقي في المفاوضات الجارية بين الطرفين لإضعاف إيران. فكل الأطراف المشاركة في هذه المعادلة لا تهتم بمصالح العراق كدولة أو جماهير. لقد فقد العراق هويته، وأصبح محشوراً بين دور وتدخل كل من أمريكا وإيران، بلا إرادة ولا كرامة، ولم يعد معنى للمواطنة فيه.

أي اتفاق جديد لا ينص على سيادة العراق ولا يضمنها، سيكون محفوفاً بخطر تكرار السيناريو القديم بشكل آخر، مع احتمال حدوث كوارث جديدة. والعراق، الذي ليس له أي تمثيل على طاولة المفاوضات، سيكون مرشح لدفع ثمن أي اتفاق بين أمريكا وإيران.

ان المفاوضات بين السوداني وقادة المليشيات حول دمج الحشد الشعبي في الجيش العراقي تحت الضغط الأمريكي، قد تؤدي إلى ترسيخ تأثير إيران في الأجهزة الأمنية العراقية، مما يعني استمرار التدخل الإيراني لكن بصيغة مختلفة

يجد العراق، الذي ظلّ ساحة للصراع الجيوسياسي بين واشنطن وطهران، نفسه مرة أخرى في موقف ضعيف بسبب التوجه الجديد لأمريكا تجاه إيران. هناك خشية من أن يُعامل العراق مرة أخرى كورقة مساومة، لا كطرف مستقل، أو كجزء من أي اتفاق محتمل، مما يعني عدم منحه فرصة حقيقية للاستقلال.

بصدد منظمات المجتمع المدني!

فارس محمود

نشر هذا المقال لأول مرة سنة ٢٠١٠ ونعيد نشره نظراً لأهميته



انتشرت مابعد سقوط النظام البعثي، مثلما يقولون كالنار في الهشيم، مئات المنظمات باسم منظمات «المجتمع المدني»، منظمات تقدم خدمات عامة، أعمال خيرية، ورشات عمل «تعليمية» و«توعوية» عامة. انخرطت فيها، وفي هذا الاطار، منظمات كثيرة نقابية،

نسوية، شبابية، ثقافية واجتماعية. سعت الى تاثير حركة المنظمات المنخرطة فيها او التي تحت تاثيرها في اطار ونطاق الياتها وتقاليدها التي تتطابق مع ماهيتها واهدافها والاهداف المتوخاة منها. وذهبت لتعميم تقاليدها على انها تقاليد لاغنى عنها (وبالاحرى التقاليد الوحيدة الصحيحة) لتقدم المجتمع وازدهاره!

ان حتى الاسم الذي اختارته لنفسها يتطابق مع هذا الرؤية. انه اسم مغري كثيراً بالاختصاص بالنسبة لبلدان وواضع عانت ما عانت من مثل العراق وافغانستان وغيرها. منظمات «مجتمع» و«مدني». «مجتمع» كلمة جذابة لاسترداد الاحساس والسعي الجمعي الذي تفتقده الملايين في حياتهم اليومية. و«مدني» في اوضاع يفتقد فيه المجتمع الى المدنية

مع كل ماتحمل هذه الكلمة في طياتها من رقي، احترام و«تحمل الاخر».

«حياد» و«لاسياسة» كاذبين!

سعت هذه المنظمات وتسعى (وللاسف نجحت في مسعاها) لتصوير نفسها ولخلق الانطباع بانها منظمات «مستقلة»، «حيادية»، «اجتماعية وخدمية صرف»، «ليست سياسية»، منظمات لاترى ان السياسة والعمل السياسي هما «سبيل» لتحسين اوضاع المجتمع. اذ لايتحتاج احد الى الانتظام في حركة سياسية او مهنية او غيرها، وانما ايكال الامر لحركة تسعى للتوضيح للسلطة الحاكمة وتعريفها بالامور، اقناعها، تبيان نواقص وثغرات اعمالها، وتطرح سبل تحسين اوضاع المجتمع عبر التوافق والتناغم مع السلطة القائمة. اذ لاضرورة للاحتجاج وسائر اشكال الاعتراض المعروفة. حين ياتي الامر على مثلاً جل مسألة البطالة المليونية او تحسين اوضاع المرأة ورفع الظلم والغبن والاجحاف بحقها، ليس ثمة ضرورة لجمع القوى وتنظيمها ونزول الشارع مثلاً، بل يكفي ان يقدموا التماساً للسلطة الحاكمة و«استعطاف السلطة» و«استجداء

رحمة»ها لتتنظر بالامر او بهذه المسألة او تلك من وضع المرأة او العاطل اوغيره، وفي اقصى الحالات تظاهرة خجولة لاتغني ولاتضمن. وحين ينشد العمال زيادة اجورهم، نيل مستحقاتهم، عدم طردهم من العمل ورميهم تحت رحمة مخالاب البطالة، لاضرورة للاضراب او الاعتصام ولاضرورة لمجابهة احد وانما السعي لاقتناع رب العمل بالعمل ما وسعه من اجل تخفيف وطأة المظالم التي من الممكن انهم «غفلوا» عنها، وهكذا الامر مع بقية فئات وشرائح المجتمع المختلفة.

انها لاتتنكر لتشكيل المنظمات والنقابات والتجمعات العمالية، النسوية، الشبابية وغيرها، انها تراها ضرورية ل«مجتمع مدني»، بيد ان على هذه المنظمات والنقابات ان تسير وفق هذه الالية. انها ضرورية لحد ونطاق معين لاتتخطاه. ذلك ان هذه هي الاليات المناسبة والجيدة لخلق مجتمع متمدن. ليس ثمة ضرورة لنقابات او منظمات او اتحادات مستميتة في النضال دفاعاً عن حقوق العمال والنساء والشباب وغيره وانتزاعها. بل يكفي تنظيم ورشات عمل للعمال حول انجح اشكال تنظيم العلاقة مابين رب العمل والعمال والتوسط من اجل تخفيف اثار قرارات «مجلس ادارة المعمل الفلاني» او السعي لاقتناع السلطة

التتمة ص الأخيرة

إلى المؤتمر الخامس لـ «اتحاد نضال العمال الفلسطيني»

الإنسانية الداعمة لفلسطين، وتجاهلوا الإبادة الجماعية تحت ذريعة «الحرب على حماس». ومارسوا الرقابة والتضييق علينا وعلى سعيينا كي لا يصل صوتنا لأحد. كلنا نعلم ذلك، بيد أن عملنا الميداني الحقيقي هو توسيع الوحدة العمالية، وإرساء أوامر التضامن مع رفاقنا في الدول الأخرى، والدفاع عن الحرية والمساواة وعن حقوق المرأة في منطقة لا تعترف بإنسانيتها، والدفاع الشامل عن جماهير فلسطين، وبهذا سيُهدم جدار الصمت، وسيستولي سعيينا على قلوب العمال والعائلات العمالية وقلوب الإنسانية المناضلة من أجل العدالة.

أيها الرفاق الأعزاء،

في هذه الظروف الحساسة، نأمل أن يتمكن مؤتمركم الخامس من تحقيق أهدافه بانسجام ووحدة تامتين، وأن ننتقل معاً نحو مرحلة نضالية جديدة مليئة بالحماس من أجل العدالة والمساواة، ومواجهة الإبادة التي ترتكبها الدولة الفاشية الإسرائيلية، ومن أجل حرية جماهير فلسطين، وتوسيع وحدة الطبقة العاملة في المنطقة. يقف حزبنا جنباً لجنب معكم في هذا الميدان. أشد على أيديكم بحرارة، وأتمنى لمؤتمركم كل التوفيق.

مع أطيب التحيات،

٩ مايو ٢٠٢٥

فلسطين، وأسنا «الجبهة العمالية المتحدة للدفاع عن الشعب الفلسطيني». لقد هدمنا الجدران التي أقامتها الحكومات بين العمال، وجسدنا مصيرنا المشترك في مواجهة العبودية التي سعوا لتطويقنا بها. في خضم المجازر الدموية التي ترتكبها إسرائيل ضد جماهير فلسطين، أسسنا ولأول مرة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، تحالفاً عمالياً، وأكدنا على وحدة مصير الطبقة العاملة. أعلننا أن العمال في المنطقة والعالم يشكلون طبقة واحدة، بمصير ومصالح مشتركة، طبقة عالمية واحدة. رفضنا الهويات الزائفة التي تُصنع لزرع الفرقة بيننا وتديمها باسم الوطن أو القومية أو الدين أو العرق... وأكدنا أننا جميعاً ننتمي إلى عائلة عمالية واحدة.

أعلننا أن حل معضلة فلسطين وإنهاء همجية إسرائيل هو مهمتنا ومهمة رفاقنا العمال في العالم، وهي قضية يدعمها الملايين في كل مكان. إن تعزيز الوحدة العمالية في المنطقة، وإبراز قوة هذه الطبقة، وتعميق علاقاتنا مع رفاقنا العمال في العالم، وخاصة في الغرب، والضغط المشترك على الحكومات الداعمة لإسرائيل، هو الطريق المطروح أمامنا. في هذا المسار، لا نحارب إسرائيل ومحارقيها في فلسطين فحسب، بل نحارب الفقر والحرمان والجوع والاستغلال، ومن أجل عالم حر وعادل وإنساني.

إن تعزيز الأواصر والوحدة العمالية في المنطقة والسعي لتضامن عابر للحدود، ليس أمراً سهلاً دون شك. بالأخص إن مثل هذا الاتحاد هو شوكة في عين كل الحكومات المعادية للعمال ووسائل الإعلام والأحزاب البرجوازية في المنطقة. إنهم يحاولون إسكاتنا، كما حاولوا في البداية حجب الاحتجاجات

امتزجت احتجاجات العمال العالمية ضد الفقر والجوع والاستغلال مع احتجاجات الجماهير المتمدنة ضد المجازر المرتكبة بحق جماهير فلسطين، لتطبع بصبغتها ملامح عالمنا اليوم.

وفي خضم هذا الوضع، وبعد هدنة قصيرة من المجازر، أعلنت حكومة الاحتلال الإسرائيلي مرة أخرى عزمها على استكمال احتلال غزة ومواصلة جرائمها في الضفة الغربية، وضم كل أراضي جماهير فلسطين، وشرعت بهذا العمل. بينما تقف الحكومات الغربية والمؤسسات الدولية مكتوفة الأيدي، معبرة عن قلقها واشكال الادانة الفارغة. تؤكد هذه الحقيقة مرة أخرى أن وقف آلة القتل الإسرائيلية هو مهمة الجماهير المتمدنة والطبقة العاملة العالمية. إذ يغلي العالم اليوم بالغضب والكراهية للحكومات الرأسمالية، وضد الفقر والقمع والعسكرة والحرب وانعدام الأمن. يضج العالم اليوم بالكراهية للدولة الفاشية الإسرائيلية وحربها، وبالاشمئزاز من داعمها، وكذلك بالسخط على نفاق الحكومات الرجعية في المنطقة التي تتاجر بقضية فلسطين وتتواطأ سرّاً مع إسرائيل وحلفائها. إذا استطاعت الطبقة العاملة الواعية أن تصبح العمود الفقري لهذه الحركة، لن تستطيع أي قوة إبقاء إسرائيل وآلة القتل الخاصة بها قائمة.

أيها الرفاق الأعزاء،

في خضم هذه الأوضاع، تجاوزت حركة الدفاع عن جماهير فلسطين كل الحدود الوطنية والجغرافية. إننا وأنتم في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جنباً إلى جنب العديد من المنظمات العمالية والقوى المناصرة لفلسطين، شكّلنا اتحاداً عمالياً للدفاع عن جماهير

تلميع الصورة بالبلطجة

سمير عادل

الدولي. إن صوت العاطلين عن العمل، والمحرومين، و الناقمين على منظومة الفساد والمحاصصة والطائفية، لن يُسكت بقرارات أمنية مؤقتة. بل سيظل يرتفع، مهما حاولت السلطة خنقه أو تجاهله، لأن الحق في الحياة الكريمة والعمل والكرامة الإنسانية لا يخضع لمزاج القمم أو حسابات الدعاية الرسمية. ما يحتاجه العراق ليس تلميعاً زائفاً لصورة النظام، بل تغييراً جذرياً للواقع السياسي والاجتماعي الذي أنتج كل هذا الخراب. ولن يكون ذلك إلا من خلال تمكين الجماهير من التعبير عن نفسها بحرية، وفرض التغيير بإرادتها، لا بخطب المؤتمرات وقرارات المنع. فالف قمة عربية ومؤتمر إقليمي ودولي يقام في العراق أو يشارك حكومته فيه، لن يغير من صورة حقيقة النظام السياسي الحاكم في العراق القائم على منظومة الفساد والتضليل والقمع والتمييز بكل أشكاله الديني والطائفي والجنسي.

لكن رغم ذلك، لا تُعد هذه التظاهرات تهديداً حقيقياً لاستقرار تلك الأنظمة، لأنها تقوم على مؤسسات راسخة ودول ذات هوية سياسية واضحة، وضربت جذورها في المجتمع عبر قرون. ولكن في العراق، حتى هذه اللحظة، لا توجد "دولة" بالمعنى السياسي والمؤسسي الكامل، ولا هوية سياسية متفق عليها. إن جميع القوانين والقرارات التي تصدر في عهد حكومة السوداني ليست سوى محاولات لحسم مصير الدولة وهويتها السياسية، وهي محاولات لا تزال تتخبط في مهب الريح، بفعل التحولات العميقة التي تضرب منطقة الشرق الأوسط. وبناءً على ذلك، لا حكومة السوداني، ولا الحكومات السابقة أو القادمة، قادرة على تحمل تظاهرات من النوع الذي نشهده في ما يُسمى بالدول الديمقراطية. ولهذا السبب، تسعى هذه الحكومة إلى توجيه ضربات استباقية لأي حركة احتجاجية جماهيرية قد تُحدث هزة إضافية لصورتها المهزوزة أصلاً أمام المجتمع

تهيمن على الاقتصاد العالمي. أما الحصة التي تُمنح لتابعيها في العراق، والتي تمثلها فعلياً حكومة السوداني وأطراف العملية السياسية، فلا يهم من أين تأتي أو كيف تُوزع. أي بعبارة أخرى، لا يكون لهذه الشركات من وسيلة لضمان استمرار أرباحها سوى عبر فرض شروط عمل قاسية على العمال، وتكريس مناخ من قمع الحريات، بهدف منع أي مطالب بالعدالة الاجتماعية أو تحسين مستوى المعيشة، لأن أي تحسن في رفاهية العمال يعني اقتطاعاً من أرباح تلك الشركات، وهو ما تسعى بكل الوسائل إلى منعه. ولا يمكن مقارنة الوضع في العراق بما هو عليه في الدول الغربية، حيث تشهد تلك البلدان، على سبيل المثال، خلال اجتماعات مجموعة الدول الصناعية السبع (G7) أو قمم حلف الناتو، تظاهرات واسعة، واعتراضات جماهيرية، واشتباكات عنيفة مع قوات الشرطة، دون أن يُنظر إليها كتهديد لاستقرار أو مبرر لقمع الحريات.

بصدد منظمات المجتمع...

فارس محمود

البشرية. اذ لاتستطيع البشرية ان تقف مكتوفة الايدي تجاه هذا الهجوم. ولهذا تتنامى الحركات الاجتماعية المنظمة منها والعفوية، العنيفة والهادئة وباشكال وطرق مختلفة. ومن هنا، لايد للطبقات الحاكمة من ان تقوم بشيء ما من اجل كبح جماح هذه الحركات التي بوسعها ان تقلب الطاولة على كل المجتمع الراسمالي وسلطته.

اذ بعد القمع السافر والاستبداد الدموي، الكنيسة والجامع، وسائل الاعلام وقولبة عقلية المجتمع بما يؤيد سلطة الراسمال وديمومة تعاظم ارباحه، والاشكال المتنوعة من تبليه البشر وبث الفردية والفرقة بين الساخطين والمحتمجين واولهم الطبقة العاملة، ثمة اساليب اخرى بيدها. ذلك ان البرجوازية تعرف من تجربتها ان «عصا الطاعة» هي قصيرة في احيان ليست قليلة، كما انها لاتناسب ادعائها حول الديمقراطية وحقوق الانسان والخ. ان منظمات المجتمع المدني هي احد هذه الاساليب. ان منظمات المجتمع المدني هي منظمات من طرح وابتكار ودعم الراسمالية العالمية، وفي مقدمتها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، بوسع المرء ان يلقي نظره عابرة على صفحاتهم وساياتهم، ليرى ان رابط بارز ومهم لها هو منظمات المجتمع المدني. انها طرح طبقة تسعى لحرف الفعاليين العمال والنسويين والشباب عن السبيل الواقعي لتغيير اوضاع الناس والمجتمع. ان محور الية عمل هذه المنظمات هو ابعاد الاغلبية الساحقة من التدخل في مصير المجتمع وتغييره.

انه سبيل احالة تغيير المجتمع الى فئة معينة في المجتمع، فئة متعلمة، اكااديمية ومثقفة، فئة لها الف مصلحة ومصلحة في ابقاء هذا الواقع على حاله او في احسن الاحوال اجراء تغييرات طفيفية وتدرجية وصولاً ليوم «الخلاص الموعود» الذي لن تراه البشرية ابداً، وفق هذا التصور. فئة اصلاحية ذات نقد هامشي الى ابعد الحدود للمجتمع المعاصر، نقد لهذه الزاوية او تلك من المجتمع، فئة ليس لها اي انتقاد جوهري وجدي لهذا المجتمع المليء بالمصائب والماسي، فئة برجوازية صغيرة امينة لطبقته الاساسية وتاكل من فئات طبقته الام، فئة ذات ايمان حاسم بان المجتمع البشري بظلمه واستغلاله ومساوئه هو خالد ولاندحة من اجراء تعديلات هنا وهناك عليه، فئة ليست لها اي مصلحة في اجراء تغيير جذري على هذا الوضع، فئة يتناسب وضعها النفسي وسيكولوجيتها كثيراً مع الدور الذي تنشده لبعه في مثل هكذا منظمات، فئة بحكم مكانتها الطبقية غارقة بالاوهام والتيه، السطحية والسذاجة فيما يخص فهم وادراك العالم المعاصر والياته ومنطق حركته.

شهدنا في السنين المنصرمة تحرك واسع لمنظمات المجتمع المدني على الطبقة العاملة ونقابتها ونشطاتها وقادتها عبر دعوتهم الى ورشات العمل، صرف مبالغ طائلة لذلك، وفود وزيارات لبلدان قريبة او بعيدة وغير ذلك. ان منظمات المجتمع المدني ومجمل عملها الذي رايناه بام اعيننا هي سم للطبقة العاملة، هي سم لكل حركة او منظمة اجتماعية تهدف الى اجراء تغيير واقعي في حياة اناس هذه الحركات. هي كمين لها. انها منظمات افساد منظم وواعي ومبرمج ومدروس لفعالي وقادة الحركات الاجتماعية، عبر اخذهم وفصلهم التدريجي عن حركاتهم الاجتماعية وتوجيه ضربة قاصمة لهذه الحركات. انها منظمات ورشات العمل التي لاتعلم الا افضل الاساليب لامتنصاح احتجاج العامل والمرأة وتقديم هذا الاحتجاج مؤثوداً على طبق من ذهب مصالح الطبقة الحاكمة. وبالتالي، بعد مسخهم بالمال والامتيازات، ترفعهم امام المجتمع خاوين الى ابعد الحدود بوصفهم «ابطال» و«منقذي» العمال، النساء، الاطفال، والحريات. تبذخ العطايا والجوائز لفلان الفلاني حتى تضرب حركته الاجتماعية التي من المقرر ان يمثلها ويقودها. لتدق الاجراس باذهان البشرية ان تغيير العالم لاياتي الا على ايادي «الخيرين»! ليس هناك اي ضرورة لنضال او حركات اجتماعية او تنظيم او جمع قوى الناس.

ان اساليب البرجوازية والاعبيها اكثر من ان تحصى. انظروا لحفلات المشاهير التي تنظمها، بوعي، الطبقات الحاكمة ومؤسساتها الاخطبوطية. يقلبون الدنيا ويقعدوها على ان بيكهام تبرع بكذا مليون جنيه لمكافحة الفقر، وان جوليا روبرتس تبرعت بكذا مليون دولار لمحاربة الايدز ومايكل جاكسون وغيرهم. ان البرجوازية تسعى لترويج ان تحسين اوضاع البشرية يتم عبر الاناس الخيرين، عبر مساعي الخيرين كافراد. انهم ينثرون الجوائز والتكريم على تحركات هذا وذاك في ميدان المرأة والشباب والمدنية وغير ذلك، ليثبتوا ان هذا هو سبيل النضال. وان تغيير الاوضاع يتم عبر همة «بطولات»

لكبح جماح تبعات القرار الفلاني على وضع هذه الفئة او تلك من المجتمع، اي يجب لفت انظار الطبقة الحاكمة الى نواقص وثغرات الوضع الراهن، وبالتالي تعديله شيئاً فشيئاً حسب الامكانية، نعدّه نحن سوية، حكام ومحكومين، محتجين واصحاب القرار. وفي المطاف الاخير، «كلنا سوية اهل بيت واحد»، ذلك ان«تحسن اوضاعنا مرهون بالتوافق ما بيننا». وان تحسن امور المجتمع مرهون بالتقدم التدريجي في عمل منظمات المجتمع المدني التي يتمثل دورها في «تهذيب شوائب» عمل المجتمع الراهن. «تهذيب» فقره وجوعه، تهذيب البطالة وانعدام الحقوق وامتهان الاطفال.

«داروينية اجتماعية» فندها التاريخ!

ان هذا النمط من الرؤية والافكار التي تقف خلفها هما ليست بجديد. ان عمرها بعمر نظام الظلم والاستغلال على امتداد تاريخ البشرية. ان هذا داروينية اجتماعية، اي فلسفة الارتقاء الجمعي والاجتماعي للمجتمع. ان محور هذا التصور هو الرؤية غير الطبقة للمجتمع، ان المجتمع لاينقسم الى طبقات ذات مصالح مختلفة ومتناقضة ومتضادة ولا الى صراعات طبقية. بيد ان كل تاريخ البشرية، بالاضافة الى كونه تاريخ صراع الطبقات، يكذب هذه الداروينية الاجتماعية او الارتقائية الاجتماعية ويفندهما اوضح الف مرة من اي بحث وجدل سياسي او فكري. ان نظرة عابرة للمجتمع تبين ان حركة المجتمعات ليست مستقيمة من السوء للاحسن ومن الجيد للافضل، بل في اغلب الاحيان، مطبات من التصاعد والنزول مرتبطة بعوامل اجتماعية معينة كثيرة، واولها ميزان قوى اطراف هذا الصراع: الطبقة العاملة والجماهير المحرومة والداعية للتحرر من جهة والطبقة الراسمالية. ان اقرب نموذج على ذلك هو الازمة الاقتصادية الاخيرة للنظام الراسمالي التي نشبت اظفارها في كل جسد البشرية، ولم تكن نتائجها سوى الدفع بعشرات الملايين الى طابور البطالة والطرده من العمل وتشديد ظروف العمل ورفع سن التقاعد والتنصل من الكثير من التزامات الدولة والمجتمع تجاه الانسان والخ. ان مايقف خلف هذه الرؤية هو سعي الطبقات المالكة لايهام الجماهير بعدم وجود طبقات من الاساس، ناهيك عن صراعها، وبالتالي تضليل الجماهير العمالية والكادحة.

منظمات سياسية باهداف سياسية واعية!

بيد ان حقائق اخرى تكمن وراء ظاهر الامور. انها منظمات سياسية باهداف سياسية واضحة ومحددة. فيما يخص العراق كنموذج معين، لم تجلب امريكا الحرب والاحتلال بغزوها العراق فحسب، بل جلبت معها فلسفة ومنظومة منظمات المجتمع المدني كاسلوب معين لتسيير، (وفي الحقيقة لهضم وامتصاص) الحركات الاجتماعية المتصاعدة بعد عقود من الاستبداد الدموي البعثي. لقد جاءت بها كاسلوب معين تسعى لتعظيمه على صعيد المجتمع. انفقت اموال طائلة من اجله. ان الهدف الواقعي من هذه المنظمات هو السعي لتوجيه ضربة جديده قاصمة للحركات الاحتجاجية الاجتماعية الواقعية. انها تبغي اقتناع المجتمع انه لاجابة للثورة والتغيير الجذري، لاجابة للنضال السياسي، لاجابة للحزاب السياسية التي تسعى تغيير الواقع من جذوره، لاداعي لتشكيل النقابات والمنظمات الراديكالية والصدامية، لاداعي لجمع قوى الناس والضغط عبر العمل الجماهيري القاعدي. ان الاسلوب الامثل والصحيح ياتي عبر هذه المنظمات التي تسعى لتسكين جراح المجتمع الغائرة في العراق، تاتي عن طريق العمل المشترك للمنظمات هذه «الممثلة لنبض الشارع» مع الدولة والسلطات القائمة. ان محور حركة هذه المنظمات هو توجيه ضربة جديده وقاصمة ومميتة للحركات الجماهيرية القاعدية.

ان الطبقة البرجوازية اليوم لهي على درجة كبيرة من البلوغ والنضج والتجربة والدراية السياسية والاجتماعية فيما يخص المجتمع والياته و«بؤر» خطورته. انها تعرف حق المعرفة ان المجتمع القائم مبني على الصراع التناحري للطبقات. وعلى العكس من ادعائها، فان تقدم الراسمالية المتنامية اكثر من اي وقت اخر، وتقدمها ليعني سوى تعظيم ربحيتها، وهو مرهون فقط و فقط بتعاظم ارباحها الناجمة بصورة اساسية من الهجوم المتواصل على حقوق العمال ومكاسب المجتمع، مرهون بالهجمة عى الطبقة العاملة وحقوقها، اعادة انتاج الافكار والتصورات الاجتماعية المناهضة للمرأة والتنصل من الحقوق الاساسية للشباب والمتقاعدين، مرهون بعمل الاطفال والفتيان وغير ذلك. ان هذا الضغط لايجلب سوى المقاومة دون شك. ان هذا ديدن

فلان او علان. انهم يرفعون شان الافراد لكي يدوسوا على الحركات الاجتماعية الواقعية ومحقوها. ويتحول تاريخ تحسين اوضاع البشر الى تاريخ بطولات افراد، مشاهير! ومن هناك القيام بافساد منظم لقيادة وفعالي الحركات الاحتجاجية الاجتماعية.

ان الطبقة البرجوازية اليوم انضج واكثر خبرة ودهاءا وخداعا ورياءاً من اي عصر مضى. لقد خبرتها قرون من السعي لترويض الاحتجاجات الجماهيرية العمالية والنسوية والمناهضة للحرب والمدافعة عن الطفولة وغيرها. لقد صقلت تجاربها واكسبتها مهارة مجابهة الامور والالتفاف عليها.

من الجدير بالذكر، يجب التويه الى حقيقة مهمة بالنسبة لنا نحن الاشتراكيين الا وهي: اي مسعى انساني او اي جهد لتحسين اوضاع الناس في اي زاوية من زوايا الحياة هو امر مبعث تقدير واحترام. بيد ان قصر الامر على الاطار المذكور وجعل هذا العمل والممارسة هو قناة تغيير اوضاع المجتمع هو امر مناهض لكل مسعى جدي للتغيير الفعلي والحقيقي لاوضاع المجتمع وضربة موجعة لهذا المسعى الجدي، ومناهض لنا نحن الشيوعيون وللعمل الشيوعي. ذلك ان الاول الايجابي وخير نابع، في جانب منه، من النزعة الانسانية الخيرة، بيد ان الثاني نابع من السعي لتكبير اطار حركة المجتمع للتغيير الحقيقي ومن السعي لادامة هذا العالم المقلوب بمصائبه ومآسيه، وهو امر سياسي يخدم طبقة تنشده ادامة عمر حكمها وسلطتها في وقت تجاوزها المجتمع الانساني كثيراً.

مالعمل!؟

على الفعاليين والقادة العمال والنسويين ودعاة المدنية ان لايبلعوا هذا الطعم. انه سم بكل معنى الكلمة. انه تسميم الحركات الاحتجاجية والاجتماعية ووأدها باكثر الاشكال «احتراماً». انه كمين نصبته للحركات الاجتماعية وفعاليتها. لالاسف في العراق، كبلدان كثيرة، انطلت هذه العملية على اناس راديكاليين كثر، شيوعيين كثر وتحررين كثر ووقعوا في شركها دون تمحيص وادراك عميقين.

ينبغي كشف ماهية هذه المنظمات واهدافها بتأييد المجتمع المقلوب القائم بكل ظلمه وانعدام حقوقه، بكل ماسيه ومصائبه، بكل انتهاكاته. علينا ان ندرك ان ورشات العمل، «السفرات للخارج» والايفادات والوفود والترف ونثر الفتات وغيرها الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني، هو لايستهدف الا الى الافساد المنظم لفعالي ونشطاء الحركات الاجتماعية والجماهيرية، وبالاخص ان ارضية الافساد هذه موجودة في اوضاع عراق اليوم وكبيره وقوية بشكل خرافي. انها عملية ارشاء مباشر وصريح او غير مباشر وغير صريح لفعالي ونشطاء الميادين الاجتماعية.

في الوقت الذي يشد المرء على ايادي اي مساعي لتحسين اوضاع الناس على اي صعيد اجتماعي. بيد ان السبيل الواقعي والحقيقي الوحيد هو تعبئة صفوف الطبقة العاملة وسائر المحتجين من اجل فرض ادنى درجات الاصلاح في المجتمع. ان تحسين ظروف المجتمع لايمت بادنى صلة بما يسمى اهداف وتطلعات منظمات المجتمع المدني. ان تحسين اوضاع العمال وسائر الفئات المحرومة والمسحوقة يتم عبر حشد القوى الحقيقي والواقعي في المجتمع، على الارض وبشكل قاعدي، وتنظيمها وتوحيد صفها النضالي ورسم افق نضالي راديكالي وتحرري صلد لايلين. ان هذا ماترتعد فرائض الطبقات الحاكمة والمالكة منه. ان تاريخ البشرية مجمله يؤكد هذا الف مرة. اذ حين يحشد العمال قواهم ويوقفوا عجلة الانتاج، قل الارباج والثروات، وتصل حركاتهم الاحتجاجية الى مدى معين يهدد سلطة ووجود الطبقات الحاكمة نفسها، عندها ترى الطبقة الحاكمة ان لاندحة لها من تغيير لهجتها، وتشرع بالحديث بنغمة اكثر احترام وادباً. لالاسف لم تبقي الطبقات الحاكمة سبيل واقعي لتغيير حقيقي في المجتمع سوى هذا.